

جهود علماء المغرب الإسلامي في الدفاع عن النص الشرعي -الحديث أنموذجاً-

الدكتور محمد عبد الحليم بيشي

قسم العقائد والأديان، كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر ١

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. وبعد؛ فقد تميز المغرب الإسلامي في صيرورته التاريخية بوحدة مذهبية سنية عمادها مذهب إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس رحمه الله، وهذه الوحدة المذهبية كانت عاصماً له من منزلقات التشرذم والتشتت الفرقي والتطاحن الطائفي الذي عرفه المشرق الإسلامي وقد عد ذلك انتصاراً للخط النصوصي الشرعي الذي هيمن على المصنفات المالكية التي تعدت كثيراً بالنص من حيث أن منشئ المذهب كان إماماً لأهل الحديث في زمانه.

ولكن هذه الصيرورة التي انتهت إليها المغرب الإسلامي لم تكن ضربة لازب بل هي محصلة لجهود حثيثة من علماء العدوتين المغربية والأندلسية في محاربة ما كان يعرف بالتمشوق-أي التمازج بمذهب أهل الرأي - تم إعلان الحرب الضروس على المذاهب الخارجية أولاً ومن بعد ذلك الشيعة الإسماعيلية التي أنشأت الدولة الفاطمية، وعرفت إفريقياً قوافل الشهداء في الدفاع عن السنة وحرمة الصحابة، وبين ذلك كله أزاخت المذاهب المنحرفة، ولم تمض القرون الأربعة الأولى حتى كانت السنة النبوية مصدر التحاكم في الخلافات الفقهية.

إن النزوع إلى الاحتكام إلى النص الشرعي والدفاع عن المدونة الحديثة يعتبر معلماً مهماً لفهم صيرورة التدوين المالكي الذي انقسم إلى اتجاهين اتجاه محافظ تقليدي ميزته الشروح والمتون على المصادر الفقهية، وآخر تأصيلي حديث ميزته الاعتداد بكتب السنن والصحاح والمستدركات والزوائد والمستخرجات وغيرها.

كما يظهر ذلك الاعتداد والدفاع عن النص الشرعي في المعركة التي أدارها الفقهاء مع المتصوفة، ويكفي التذكير بأهم كتابين في الموضوع وهما الاعتصام للشاطبي والمدخل لابن الحاج المغربي. وهذا البحث يرصد ويدرس الاتجاه الحديثي عند المالكية وذلك من خلال رصد أهم المنتجات المتعلقة بخدمة الحديث النبوي واتخاذ منطلقا لتأصيل والاستدلال وذلك بالقفز على المدونات الفقهية البحتة المشحونة بالأقوال والفتاوى والتخریجات، والخالية في الغالب من الدليل مثل المدونة لسحنون، والواضحة لابن حبيب، والمستخرجة للعتبي الأندلسي.

إن هذا الاتجاه الذي برز فيه أعلام أفداد كالحافظ ابن عبد البر، وابن العربي، والباجي، والقاضي عياض، وابن مرزوق التلمساني، كان يزاحم وبقوة الاتجاه التقليدي المذهبي. الذي كتب له الانتصار في عصور التقليد والمختصرات والمعتصرات. ولكن الاتجاه الأول عدل في أحيان كثيرة من الصورة المذهبية المغلقة، مما جعله رافدا مهما في العصر الحاضر للفقهاء المعاصرين الذي طوى أماد التقليد وعاد إلى الأصول المصدرة والتي وجد فيها الفقهاء المعاصرين المفاتيح المهمة لتسيير حياة الناس وفق الشريعة الهادية. ولذلك كتب له الانتصار الأخير في المذهبية الإسلامية وفي الجامعات الإسلامية المعاصرة.

ولاستفصال الموضوع فإننا سنقسم البحث إلى الآتي:

أولاً: دخول الحديث إلى المغرب الإسلامي، المسار والقرار.

ثانياً: الحديث في المغرب الإسلامي القرار والمدار.

ثالثاً: شروح الموطأ. المنهج والطرائق القدد.

رابعاً: شروح صحيح مسلم والريادة المغربية.

خامساً: الشروح المغربية للبخاري للنهر الجاري.

الخاتمة.

بين يدي الموضوع:

يقف الحديث الشريف والسنة النبوية المطهرة في مصاف الركائز العظمى للثقافة الإسلامية، من حيث اعتباره المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، ولذلك ملئت المدونات الإسلامية بعلوم الحديث رواية ودراية، وتخريجاً واستنباطاً، وتحليلاً وتعليلاً. إذ جاوزت العلوم الخادمة للنص النبوي مائة علم، وناءت المكتبات بالشروح والتفاسير الخادمة للصحاح والمجاميع والسنن والمعاجم والمستدركات والمستخرجات والزوائد وكتب السيرة والشمائل والخصائص ودلائل ومعالم النبوة، فضلاً عن كتب التخريج والتعليل والتصحيح والنسخ ومختلف الحديث وغريبه وبلاغته ولغته... إلخ.

وهذا الاعتناء بالنص النبوي يصب في خاتمية الإسلام، وهيمنة عقيدته، وإعجاز كتابه الذي قضى بالقدر الرفيع لمحمد صلى الله عليه وسلم، حيث لم تحفظ أمة نصوص وأفعال وأقوال نبي كالنبي الخاتم، والذي وعده ربه بخلود أمره ووسطية أمته وهيمنة شريعته مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾ [١]

كيف لا وهو النبي الذي زكاه ربه في أحواله كلها صغيرها وكبيرها. فقال تعالى

مزيكيا منطقته : ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ [٢]

ومزيكيا خلقه: ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾ [٣]

ومزيكيا فؤاده: ﴿ما كذب الفؤاد ما رأى﴾ [٤]

ومزيكيا عقله ولبه: ﴿وما صاحبكم بمجنون﴾ [٥]

وعليه تراكضت الأرجل وسهرت الأعين وكلت الأيدي وذبلت الجفون في كتابة الحديث وتدوينه وشرحه. ولكن الذي سما من كل الأعضاء هي الوجوه الناضرة التي وعدّها محمد صلى الله عليه وسلم بالحسن في الدنيا والآخرة حيث قال في خدمة حديثه وحفظه سنته:

" نصّر الله امرئ سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه.." [٦]

ولأجل ذلك لم تكن بلاد المغرب الإسلامي بعدوتيهما الأندلسية والمغربية خلوا من خدمة الحديث الشريف حفظاً وتدويناً ودراية وشرحاً وتفسيراً، وهي وإن تأخرت إنتاجاً عن نظيرتها مشرقاً إلا أنها سبقت وبزت في أحيان عديدة غيرها كما سيأتي بيانه.

ولا استبصار الموضوع بروية وتؤدة فإننا سنتناول الموضوع كالاتي:

أولاً: دخول الحديث إلى المغرب الإسلامي، المسار والقرار

يعود دخول الحديث إلى بلاد المغرب الإسلامي إلى الأيام الأولى لولوج الإسلام فاتحاً المغرب الثلاث الأدنى (طرابلس وتونس)، والأوسط (الجزائر)، والأقصى (المغرب) ثم بلاد الأندلس منذ منتصف القرن الأول الهجري إلى نهايته، أي من بناء القيروان على يد الصحابي عقبة بن نافع الفهري (ت ٦٣ هـ) [٧] حتى فتح الأندلس على يد طارق بن زياد سنة (٩٢ هـ) [٨].

حيث انتشر الإسلام بين جموع البربر [٩] في سرعة هائلة بررت سماعة هذا الدين وإنسانيته التي جعلت البشر حيث كانوا وبأي لسان نطقوا أمة واحدة لا تفاضل ولا تراتب فيها إلا بالتقوى والعمل الصالح، وسرعة الانتشار رافقتها حركة عجيبة في الإسلام الكلي للبربر، ثم تمكن العربية منهم حتى قالوا: إن الإسلام غرّب وعزّب".

هذا على عكس المشرق الذي بقيت فيه أقليات دينية عديدة كالنصارى والمجوس وعبدة الأصنام والكواكب الذين تحفل بذكر مقالاتهم كتب الملل والنحل.

عندما جاء الصحابة الأوائل وخاصة العبادة منهم (عبد الله بن الزبير، عبد الله بن عمرو، عبد الله بن عمر، عبد الله بن عباس) [١٠] ومعهم جيش جحفل من التابعين بذرت الروايات الأولى للحديث التي عضّ عليها بالنواجذ مسلمو البربر، وعندما صارت القيروان بتونس دار إسلام صار مسجد عقبة بها جامعة إسلامية [١١] تدار فيها حلق العلم والرواية [١٢]، شأنها شأن جامع عمرو بالفسطاط وجامعي البصرة والكوفة بالعراق والأموي بالشام.

كما أن البعثات التعليمية التي وفدت من المشرق حملت معها علم السنة، وخاصة بعثة التابعين التي أرسلها الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ)، وجاءت بغرض تعليم الأمازيغ شؤون دينهم [١٣]، وضمن عشرة من كبار التابعين، وعلى رأسهم المحدث "إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر" [١٤] الذي قال: "ينبغي أن نحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نحفظ القرآن" [١٥] وكان لهذه البعثة الدور الأجل في ترسيخ تقاليد الرواية في المغرب الإسلامي التي وإن تأخرت قليلاً عن مثيلاتها في الحجاز والعراق ومصر، فمرد ذلك إلى تأخر فتح المغرب وإسلام البربر، ثم القلق السياسي الذي كان يحياه المغرب الإسلامي في عصر الولاة بسبب ثورات الخوارج من إباضية وصفرية طوال النصف الأول من القرن الثاني الهجري [١٦]، إلا أنه يمكننا أن نجمل العوامل التي رافقت مسار الرواية الحديثة في الآتي:

١/ وفود التابعين على إفريقية للتعليم والتدريس، وحتى الهجرة فرارا من الظلم. حيث وفد على العرب جماعات عديدة من التابعين وتابعيهم الذين حملوا الرواية وأسانيدنا ونشروها في حلق العلم بالقيروان وغيرها، ومن هؤلاء يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري (١٤٣هـ) [١٧]

الذي روى عنه ابن شهاب الزهري والسفيانان، وكان من شيوخ الإمام مالك بن أنس. وكذلك التابعي حنش الصنعاني [١٨] الذي عاصر فتوح الأندلس وأقام بإفريقية معلما ومحدثا، وبها توفي سنة مائة للهجرة.

ومن الذين وفدوا المغرب فارين عكرمة البربري [١٩] تلميذ ابن عباس الذي حدث بإفريقية كثيرا. ب/ الرحالة المحدثون وهم من الجلة بمكان حيث كانت الرحلة في طلب الحديث وخاصة إلى الحجاز في مواسم الحج معبرا مهما لانتقال الرواية إلى المغرب، وقد ذكر أصحاب التراجم والسير والإخباريون أسماء عديدة من المتقدمين والمتأخرين الذين شدوا الرحال للاستزادة من الرواية أمثال عبد الرحمن بن زياد المعافري (ت ١٦١هـ) [٢٠] الذي ولي قضاء القيروان، وهو من شيوخ سفيان الثوري وابن المبارك وغيرهم، وكان قد رحل إلى المشرق ثلاث مرات، وكذلك أبو محمد عبد الله بن فروخ الفارسي (ت ١٧٥هـ) [٢١] الذي رحل إلى المشرق وسمع من جلة المحدثين كسفيان وابن جريج والأعمش ومالك وأبي حنيفة. ثم عاد محدثا بمسجد القيروان أكثر من عشرين سنة.

ج/ مذهب الإمام مالك بن أنس: انتقل مذهب مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) إلى إفريقية بطرائق عديدة منها الرحلة إلى الحجاز وكذا القرب من المدرسة المالكية المصرية، وسمعة الرجل الذي طبقت شهرته الآفاق، فتتلمذ عليه وعلى كبار تلامذته كابن القاسم المصري (ت ١٩١هـ) [٢٢] شيوخ مغاربة كثر حملوا معهم موطئه الذي جمع بين الفقه والرواية.

ولما كان الحديث عمدة للمذهب المالكي فإنه انتشر واشتهر بانتشاره. خاصة وقد أطبق عليه علماء المغرب بعد إزاحة المذاهب الأخرى كمذهب أهل العراق الأحناف، كما قال القاضي. عياض: "وأما إفريقية وما وراءها من المغرب فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين إلى أن دخل علي بن زياد وابن أشرس والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات وغيرهم بمذهب مالك، فأخذ به كثير من الناس" [٢٣]

ويعلل ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) هذا الانتشار للمذهب المالكي بتشابه البيئتين الإفريقية والحجازية، فيقول: "وأما مالك-رحمة الله تعالى- فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس. وإن كان يوجد في غيرهم إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، لما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم.

والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق. ولم يكن العراق في طريقهم فاقترضوا على الأخذ عن علماء المدينة. وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلميذه من بعده. فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته، وأيضاً فالبدعوة كانت غالبية على أهل المغرب والأندلس، ولم يكون يعانون الحضارة التي لأهل العراق. فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البدعوة. ولهذا لم يزل المذهب المالكي غصا عندهم. ولم يأخذ تنقيح الحضارة وتحذيقها كما وقع في غيره من المذاهب" [٢٤].

اشتهر من هؤلاء المحدثين الذين نقلوا موطأ الإمام مالك "علي بن زياد العبسي" التونسي (١٨٣هـ) [٢٥] الذي سمع من مالك والليث بن سعد وسفيان الثوري الذي نقل جامعيه الصغير والكبير إلى تونس.

وكذلك البهلول بن راشد (١٨٣هـ) [٢٦] الذي رحل مع عبد الله بن غانم وعبد الله بن فروخ، وسمع الموطأ من مالك، والجامع الكبير لسفيان الثوري.

أما أول رجل أدخل الموطأ إلى الأندلس فهو الغازي بن قيس الأموي (٢٣٠هـ) [٢٧] كما أدخل معه قراءة نافع، وبه انتشرت رواية الموطأ، حتى عاد يحيى بن يحيى الليثي الملقب بعقل الأندلس (٢٣٤هـ) [٢٨] فغلبت روايته على الآخر.

إلا أن الحسم في سيطرة مذهب مالك على بلاد المغرب يعود إلى الفقيه أسد بن الفرات (٢١٣هـ) [٢٩] صاحب المدونة الأسدية التي جمع فيها بين فقهي أهل العراق وأهل الحجاز، ثم إلى الإمام سحنون بن سعيد (٢٤٠هـ) [٣٠] صاحب المدونة المشهورة التي جمع فيها فتاوى شيخه عبد الرحمن بن القاسم برواية الإمام مالك بن أنس، والتي غدت مصدر الأحكام المالكية [٣١] حتى قال عنها ابن رشد الجدل هي عند أهل الفقه ككتاب سيبويه عند أهل النحو وكتاب إقليدس عند أهل الحساب" [٣٢]

لقد تزوج الفقه مع رواية الحديث في إفريقية والأندلس جريا على عادة الإمام مالك في دروسه في المدينة. وصحيح أن ازدهار الحديث لم يواكب ازدهار الفقه نظرا لبعد الشقة بين المشرق موطن الحديث وبين المغرب، كما أن المشكلات الفقهية الكثيرة في بلاد حديثة عهد بالإسلام جعل من مساحة الفتوى والنقل أكبر من مساحة الرواية والحديث، كما أن المغرب لم يعرف عملية جمع الحديث وتدوينه وتتبع أسانيده الأصلية عند الحجازيين أو البصريين أو الكوفيين، إذ هي المناطق الكبيرة التي حوت روايات الصحابة رضوان الله عليهم، ولهذا لم يظهر محدثون رواة كبار من طبقة ابن شهاب أو السفيانيين في المغرب، ولكن هذا النقص الذي كان في بداية الأمر سرعان ما تداركه المغاربة بالانكباب على كتب

السنة المدونة لينقلوها ويحفظوها، ثم يعكفون على شرحها وتفسيرها، ويسهموا بنزر قليل في علم الدراية، ومرجع ذلك ليس نقص الكفاءة العلمية، وإنما لعوامل موضوعية أهمها غياب الوضع في الحديث عندهم، وكون كبار علماء الجرح والتعديل مشاركة فمرده إلى أن أصل الرواية هو المشرق وأن مستقرها وموئلها هو المغرب.

ثانيا: الحديث في المغرب الإسلامي القرار والمدار

عرف المغرب الإسلامي تيارا حديثيا صرفا منافسا للمالكية والحنفية تمثل في أهل الأثر والحديث الذين أنشدوا في تخرجاتهم الفقهية ومنهجيتهم العلمية إلى الأثر والحديث، ودافعهم في ذلك الوقوف ضد تيار أهل الرأي ممثلين في الحنفية الذين كانت لهم الصولة أيام الدولة الأغلبية بإفريقية [٣٣]، ثم ضد المالكية الذين انكبوا على المدونة السحنونية متخذين من الآراء الفقهية للإمام مالك مرجعا لا محيد عنه في الفتوى.

وبلغ الصراع أوجه في القرون الثلاثة الأولى عندما صار المذهب المالكي رسميا يفتى ويقضى به في أرجاء المغرب كما قال ابن حزم الأندلسي: "مذهبنا انتشرا أمرهما بالرئاسة والسلطان مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي القضاء أبو يوسف كانت القضاة من قبله فكان لا يولي البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى إفريقية إلا أصحابه المنتسبين إلى مذهبه، ومذهب مالك بن أنس عندنا (الأندلس)، فإن يحيى بن يحيى (راوي الموطأ) كان مكينا عند السلطان مقبول القول في القضاة، فكان لا يلي قاض في أقطارنا إلا بمشورته أو اختياره، ولا يشير إلا بأصحابه، ومن كان على مذهبه، والناس سراع إلى الدنيا والرئاسة، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به" [٣٤]

تفيدنا كتب التراجم أن عديدا من العلماء توردوا على هذا الاتجاه المذهبي، وراحوا يراجعون المنهجية العلمية السائدة منشدين إلى دواوين الحديث يتخذونها مصدرا لأحكامهم، ومدارا لحلقاتهم. ومن هؤلاء الإمام بقي بن مخلد (٢٧٦ هـ) [٣٥] الذي جاء من رحلته المشرقية محملا بالأسانيد العالية للحديث، قال عنه ابن حزم: "وكان مخيرا لا يقلد أحدا، وكان جاريا على مضمار البخاري ومسلم والنسائي" فكاده علماء قرطبة حتى ألزموه البدعة وسعوا به إلى السلطان.

ومن هذا التيار الإمام منذر بن سعيد البلوطي (٣٥٥ هـ) [٣٦] الذي دخل في صراعات مع أقرانه من أجل التقليد والاعتداد بالحديث، وجرت له محن مذكورة.

ومن المتوسطين الإمام محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي (ت ٤٨٨هـ) [٣٧] الذي ثار ضد التقليد وكانت له مواقف محمودة في نصرة الحديث ترجمها عمليا في مشرعه العلمي الموسوم بالجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم.

إلا أن الصوت الأعلى في هذا المضمار كان لإمام الأندلس أبي محمد علي بن حزم (٤٥٠هـ) [٣٨] الذي كانت له معارك مشهورة مع مالكية الأندلس، والفقيه الباجي أبي الوليد خاصة في قضايا الأصول والقياس والبراءة الأصلية [٣٩].

قال ابن بشكوال: "ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة مع توسعة في علم اللسان، ووفور حظه من البلاغة والشعر، ألف في علم الحديث والمسندات كثيرا، وألف في فقه الحديث "الإيصال إلى فهم الخصال الجامعة لجمال شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام والسنة والإجماع" [٤٠].

وقد أحدث ابن حزم حركة في الاتجاه التشريعي في المغرب بلغت ذروتها مع دولة الموحدين التي نفذت جزء من مشروعه في ترك التقليد الذي فشا على عهد المرابطين والذي وصفه المراكشي: "ولم يكن يقرب من أمير المسلمين-علي بن يوسف بن تاشفين- ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع، أعنى فروع مالك، فنفتت في ذلك كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبد ما سواها، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعني بها كل الاعتناء." [٤١]

قام الموحدون بمراجعة للمنهج العلمي السائد القائم على التقليد فكروا عليه بإصدار قرارات سلطوية بمنع الكتب المذهبية، بل والأمر بإحراقها [٤٢]، وإلزام طلبة العلم بالرجوع إلى المصنفات الحديثية، بل إنهم صاغوا برامج تعليمية لطلبة الموحدين في الفقه من المصادر الحديثية الأصلية بدل كتب المالكية، يقول المراكشي: "وفي أيام يعقوب بن المنصور (الموحدي) انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء وأمر بإحراق كتب المذهب، بعد أن تجرد ما فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن القرآن، فأحرق منها جملة من سائر البلاد كمدونة سحنون، وكتاب بن يونس، ونوادير ابن أبي زيد، وكتاب التهذيب للبرادعي، وواضحة ابن حبيب. وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة، الصحيحين والموطأ ومسنند الدارقطني ومسنند البيهقي في الصلاة وما يتعلق بها، وكان قصده محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة" [٤٣].

لقد كان مخاض استقرار مصنفات الحديث الشريف طويلاً، فبسبب تلك المراجعات العلمية لطرائق التعليم من قبل الفقهاء ذاتهم وأحياناً من قبل السلطة، وبسبب الصراع مع المذهب الظاهري في الأندلس. ثم التواصل مع المشرق الإسلامي موطن الحديث وموئله في الرحلات العلمية في الحج وغيره. بدأت الجهود العلمية تنصب لخدمة الحديث الشريف والسنة النبوية درساً وتديراً وتحقيقاً وتفسيراً. وبرزت حلق علمية خاصة بالرواية وأخرى أكبر منها خاصة بالفقه المستند إلى الحديث.

ويمكننا من الاستقراء أن نتكلم عن مجاميع حديثة لقيت شهرتها ثم انكب عليها العلماء بالشرح والتدريس، ومنها:

١- **موطأ الإمام مالك بن أنس:** الذي يعد كتاب الحديث الأول في المغرب الإسلامي من حيث الاعتناء بشرحه وبيان غريبه، ووصل موقوفه، وترجمة روايته، والجمع بينه وبين المصنفات الأخرى. وهذا الكتاب الذي جمعه مالك خلال أربعين سنة [٤٤] "وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وبوبه على أبواب الفقه فأحسن ترتيبه وتبويبه فكان كتاباً حديثياً فقهياً جمع بين الأصل والفرع، فهو أول تدوين يعتبر في الحديث والفقه. إذ أقبل عليه الخلق وانتفعوا منه، لتحريره في النقل وانتقاء أحاديثه ورجاله" [٤٥].

ولو تتبعنا البيلوغرافيا الناشئة حول الكتاب لوجدناها تربوا على العشرات، وكان للمغاربة نصيب السبق في العناية والشرح لهذا الكتاب. ومن تلك الشروح ما يأتي:

- تفسير الموطأ لعبد الملك بن حبيب القرطبي (٢٣٨هـ) [٤٦]
 - تفسير الموطأ لأبي المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي (٤١٣هـ) [٤٧]
 - النامي في شرح الموطأ لأحمد بن نصر الداودي الجزائري (٤٠٢هـ) [٤٨]
 - شرح مشكل ما وقع في الموطأ و البخاري لبن خلف الألبيري (٥٣٧هـ) [٤٩]
 - المنتقى في شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي (٤٧٤هـ)
 - جمع الكتب الخمسة مع الموطأ (محمد بن محمد بن سليمان الفاسي) (١٠٩٤)
 - شروح ابن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ) مثل التمهيد والاستدكار.
 - شروح القاضي أبي بكر بن العربي (٥٤٣هـ) [٥٠] مثل المسالك، القبس.
- هذا إضافة إلى عديد المؤلفات التي دارت حول الموطأ بترتيبه بالأسانيد مثل (مسند الموطأ لأحمد بن زياد ابن الأعرابي (٣٤٠هـ) [٥١] أو التي اهتمت بعلمه أو غريبه أو مشكله أو زيادته، ثم اختصاره وتجريده. وهو دال على العناية الخاصة للمغاربة بهذا الكتاب الجليل في السنة النبوية.

٢- صحيح البخاري (٢٥٦هـ): والذي دخل إلى المغرب منذ بداية القرن الرابع بعامل الرحلة والرواية. فقد دخل سنة ٣٠٧ على يد الإمام أبي الحسن علي محمد القابسي (٤٠٣هـ) [٥٢] ثم على يد الحافظ أبي محمد الأصيلي (٣٩٢هـ) [٥٣] وعنهما شاعت روايته في بلاد المغرب والأندلس [٥٤]. وكانت عناية المغاربة به فائقة في المرحلة المتأخرة بعد القرن السادس خاصة، إلا أننا لم نعدم شروحا وتفسير له في مثل ذلك ومن أمثلة ذلك:

- كتاب النصيحة في شرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن نصر الداودي التلمساني (٤٠٢هـ) وهو أول شرح للصحيح - إذ استثنيا عصره الخطابي -.

- شرح البخاري لابن بطلال علي بن خلف القرطبي (ت ٤٤٩هـ) [٥٥]

- شرح البخاري لابن أبي جمرة الأندلسي المعروف ببهجة النفوس (ت ٦٩٩هـ) [٥٦].

- "ترجمان التراجم، في وجه مناسبة تراجم البخاري"، "إفادة النصيح، في التعريف بسند الجامع الصحيح" أبو عبد الله محمد بن رشيد السبتي (ت ٧٢١هـ).

- المتجر الربيع في شرح الجامع الصحيح لابن مرزوق التلمساني (ت ٨٤٢هـ).

- أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥هـ) شرح البخاري لم يكمله.

٣- صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري :

كانت عناية المغاربة به شديدة حتى ذهب البعض منهم إلى تفضيله على صحيح البخاري، ونقل ابن خلدون قوله: "وأما صحيح مسلم فكثر عناية علماء المغرب به، وأكبوا عليه وأجمعوا على تفضيله على كتاب البخاري من غير الصحيح مما لم يكن على شرطه وأكثر ما وقع لهم في التراجم...." [٥٧] وهذا التفضيل لا يعود إلى مسألة الأصحية وإنما لامتيازات مسلم على البخاري في التبويب والتأليف كما نقل عن ابن حزم قوله عن صحيح مسلم: "ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسرودا غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها أهل الوصف المشروط في الصحيح، وأيضا فإن مسلما قد اختص بجمع طرق الحديث في مكان واحد." [٥٨]

وعليه توالى الشروح والتفسير بصحيح مسلم، ومن نماذج ذلك ما يأتي:

- المعلم بفوائد صحيح مسلم للإمام المازري (ت ٥٦٣هـ)

- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض اليعصبي (ت ٥٤٤هـ).

- المفهم في شرح مسلم لأبي العباس أحمد بن إبراهيم الأنصاري (٦٥٦هـ) [٥٩]

- شرح صحيح مسلم لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي جمرة (٥٩٨هـ) [٦٠]

- مكمل إكمال الإكمال لأبي عبد الله السنوسي التلمساني (٨٩٥ هـ) [٦١]
كما صنف كتب عديدة في رجال مسلم مثل كتاب ابن يربوع الاشبيلي (٥٢٢ هـ) المعروف
بـ"المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج" [٦٢]، أو في غريب صحيح مسلم مثل كتاب القاضي عياض:
"مشارك الأنوار على صحاح الآثار"، هذا فضلا عن المختصرات والتجريدات والمصنفات التي اهتمت
بالجمع بينه وبين غيره من كتب السنن مثل كتاب الحميدي (٤٨٨ هـ) الجمع بين الصحيحين [٦٣]
وغيره، وهو ما يدل على العناية اللاحقة بهذا الجامع الصحيح.

٤-المجاميع الحديثية الأخرى:

وقد انتالت تباعا على بلاد المغرب والأندلس، وشملت كل من المجاميع والمسانيد والمصنفات والسنن
والأجزاء وغيرها. ومن أوائل ما دخل إلى بلاد إفريقية جامع سفيان الثوري الذي نقله البهلول بن راشد
[٦٤] وكذلك مصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) الذي رواه عنه بقي بن مخلد الأندلسي (ت
٢٧٦ هـ) ونقله إلى الأندلس، وأثار عليه بسببه أصبغ بن خليل (٢٧٣ هـ) [٦٥] الذي قال تعصبا: "لأن
يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند بن أبي شيبة". [٦٦].

وكذلك مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١٥ هـ) الذي أدخله أحمد بن خالد بن يزيد ابن
الحباب (٣٢٢ هـ) [٦٧]

ومسند مسدد بن مسرهد (٢٢٨) الذي رواه الشاعر المحدث بكر بن حماد التاهرتي الجزائري (٢٩٦ هـ)
[٦٨] وعنه انتشر ببلاد المغرب.

أما سنن النسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣ هـ) فقد انتشر منذ القرن الرابع، ومن أشهر
رواتها ابن الأحمر (ت ٣٢٢ هـ) [٦٩].

ونفس الأمر مع سنن الترمذي (٢٧٩ هـ) الذي حمله الرواة معهم من رحلاتهم وقد اشتهر مع شرح
الإمام ابن العربي المعافري المالكي له في عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي [٧٠].

وكذلك سنن أبي داود فقد انتشرت في الأندلس وعليها كان يعتمد ابن حزم في تخريجاته الفقهية في
كتابه الموسوعة المحلى بالآثار.

ثالثا: شروح الموطأ: المنهج والطرائق القدد

حظي الموطأ بالعناية الكبرى من قبل المغاربة. بل إن هؤلاء فاقوا المدارس المالكية الأخرى: المصرية
والعراقية والمدنية [٧١] بكثرة ما أنتجوه حوله وبوفرة ما استخرجوه منه، ويكفي في الدلالة على المكانة
السامية ما قاله الإمام ابن العربي الاشبيلي في حق الموطأ: "الكتاب الأول واللباب هو الموطأ، والثاني

صحيح البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بناء الجميع كالقشيري-مسلم- والترمذي فما دونهما" [٧٢].

وكذلك ما قاله عياض: "لم يعتن بكتاب من كتب الفقه والحديث اعتناء الناس بالموطأ، فإن الموافق والمخالف أجمع على تقديمه وتفضيله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه" [٧٣].
ولأجل ذلك كثرت شروح الموطأ وسنختر أنموذجاً لتفسير الموطأ. ومن المعلوم أن كتب تفسر الحديث وشرحه تنقسم إلى ثلاثة أنواع أهمها:

أ/ كتب الشرح الموضوعي: وهي التي تنقسم مباحثها إلى الكلام عن سند الحديث وعلله ووصله، ثم الكلام عن متنه إلى مباحث لا تراعي دوماً ترتيب ما في الحديث، ولا يلتزم أصحابها التطواف بكل ما في الحديث، فيتكلم الشارح عن غريبه ثم فقهه. ومن هذه النماذج كتاب عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي للقاضي ابن العربي المالكي.

ب/ الشرح الموضوعي أو الشرح بالقول: حيث يهتم المؤلف بشرح كل ما يتعلق بالحديث من ألفاظ، وما يتأتى منها من معان وأحكام وفوائد، إضافة إلى بيان ما في السند بالكلام عن الرجال والوصل والانقطاع وغير ذلك.

ومن هذا النموذج كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني أو كتاب عمدة القاري بشرح صحيح البخاري للعيبي.

ج/ كتب الشرح الممزوج: وهي التي يدخل فيها الشارح كلامه بين ثنايا الحديث سنداً ومتناً، لتوضيح معنى الحديث على شكل مختصر، ومن أمثلة ذلك إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري لأحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) [٧٤].

توزعت تفاسير الموطأ على التقسيمات السابقة، ولكثرتها فإننا سنستقرأ كتابين في شرح الموطأ، الأول لابن عبد البر وهو الاستذكار، والثاني هو المنتقى للإمام الباجي المالكي.

وريادة هذا التفسير الأول أي الاستذكار راجعة إلى ذات الشرح أولاً، ثم إلى شخصية مؤلفه.
أما المؤلف أبو عمر بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) [٧٥] الذي جمع علومنا وفنوننا عديدة وكان موسوعة علمية "وفاق من تقدمه من رجال الأندلس وعظم شأنه بالأندلس، وعلا ذكره في الأقطار، ورحل إليه الناس وسمعوا منه، وألف تواليف مفيدة طارت في الآفاق" [٧٦].

وقدم خدام ابن عبد البر الموطأ بمؤلفين مهمين مختلفين في المنهج.

الأول: التمهيد لما في الموطأ من المعنى والأسانيد.

رتبه ترتيباً جديداً على المسانيد، حيث قسم الكتاب على روايات الصحابة مخالفاً تبويب الإمام مالك لموطئه على الأبواب الفقهية المعروفة [٧٧]، ونال هذا الكتاب شهرة واسعة حتى قال فيه غريم المالكية بالأندلس ابن حزم الظاهري: "وهو كتاب لا أعلم في الكلام في الحديث مثله أصلاً، فكيف أحسن منه." [٧٨]

الثاني: "الاستدكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من المعاني والآثار" وقد عرض فيه ابن عبد البر منهجيته في تفسير أحاديث الموطأ التي التزم فيها ترتيب الكتاب برواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي في المقدمة التي قال فيها:

"إن جماعة من أهل العلم وطلبته والعناية به سألونا أن اصرف لهم كتاب التمهيد على أبواب الموطأ ونسقه. وأحذف لهم منه تكراره وشواهد وطرقه. وأصل لهم شرح السند والمرسل للذين قصدت إلى شرحهما خاصة في التمهيد. بشرح جميع ما في الموطأ من أقاويل الصحابة والتابعين. وما مالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه واختاره من أقاويل سلفه وأهل بلده الذين هم الحجة عنده على من خالفهم، واذكر على كل قول رسمه وذكره فيه ما لسائر فقهاء الأمصار من التنازع في معانيه حتى يتم شرح كتاب الموطأ" [٧٩]

- مثل الاستدكار اختصاراً لكتاب التمهيد، إلا أنه حافظ على نسق التأليف في التركيز على الفقه والأحكام المستنبطة من الأحاديث مع ذكر آراء الفقهاء واختلافاتهم. بما يمثل زيادة في الفقه المقارن، كما أنه لم يغفل الاستفادة من المصنفات الحديثية التي نقلت آراء الصحابة والتابعين كمصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، ولأجل هذه العناية التي تصل مذهب مالك بالسلف فإنه أكثر من ذكر شواهد ونقول السلف في الأحكام الفقهية، وكأنه حاكى وعارض به محلى ابن حزم (٤٥٠هـ) وقيمة هذا التفسير للموطأ تظهر من البيئة التي كتب فيه، فهي بيئة عكفت على الانتصار لمذهب مالك وتقليده ونفي كل رأي يخالفه، حيث كان التمشق -أي الأخذ بآراء أهل المشرق كالأحناف والشافعية- سبباً عند أهل الأندلس والمغرب، حتى أن كثيراً من العلماء امتحنوا بسبب ذلك.

فجاء هذا الكتاب ليكسر حدة التقليد، ويستنطق من الحديث مفاهيم متعددة تبرر الخلاف وتجزئه، وبالتالي تفتح الآفاق أمام العقل الفقهي لئلا يقع أسير الرؤية الأحادية القائمة على الإقصاء. فهو كتاب فقه مقارنة مؤيد بالدليل الحديثي.

وعليه؛ فإن منهجية الاستدكار ومن قبله التمهيد رامت فتح الأحادية الفقهية واستبطنت من حيث لم تنطق رحابة الفقه الإسلامي، وكسرت من حدة التقليد السائد باستصحاب الرؤية الفقهية من خارج

المذهب، وهو صنيع نجده يتكرر عند محدثين آخرين متأخرين كابن حجر العسقلاني في الفتح. وهكذا كتبت للأندلس الريادة في الفقه المقارن مع ابن عبد البر ثم مع الحفيد ابن رشد (٥٩٥هـ) [٨٠] في بداية المجتهد ونهاية المقتصد، كما عرفتها مع ابن حزم الأندلسي في ريادته لتأسيس علم مقارنة الأديان في موسوعته الشهيرة: الفصل في الملل والأهواء والنحل.

-يطالعنا الإمام الثاني المعاصر لابن عبد البر الفقيه أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ) [٨١] بمؤلف آخر في شرح الموطأ وهو المنتقى، بعدما ألف قبله كتاب الاستيفاء في شرح الموطأ، وكان بدعا في كلا التفسيرين للموطأ.

يمتاز الباجي بكونه جمع إلى جانب الفقه والحديث علم الأصول والكلام، وتميزه يعود إلى رحلته المشرقية التي أفاد فيها من الإنتاج المشرقي في كلا الأصلين. ولأجل هذا أجمع المترجمون على علو كعبه فقد كان: "فقيها نظارا محققا راوية محدثا، يفهم صنعة الحديث ورجاله، متكلم أصوليا فصيحاً شاعرا مطبوعا، حسن التأليف، متسق المعارف، ولكن أبلغ ما كان في الفقه، وإتقانه على طريق النظر من البغداديين وحذاق القرويين". [٨٢]

ويكفي في تأكيد هذه الشهادة أنه عندما عاد من المشرق ناظر ابن حزم الظاهري في الأصول، وأفحمه في ذلك، وكان سبب نكته وإحراق كتبه ثم نفيه [٨٣].

يعتبر المنتقى أحسن تفسير مذهبي للموطأ بشهادة المتأخرين إذ بين خطته في شرحه فقال: "أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه الكتاب من الأحاديث، والفقه. وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها في أصل كتاب الموطأ، ليكون شرحا له، وتنبهها على ما يستخرج من المسائل منه، ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل والمعاني التي يجمعها، وينصها ما يخف ويقرب، ليكون ذلك حظ من ابتداء بالنظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيفاء إن أراد الاختصار عليه، وعونا له إن طمحت همته إليه، فأجبتك إلى ذلك، وانتقيته من الكتاب المذكور، على حسب ما رغبته، وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد، واستيعاب المسائل، والدلالة، وما احتج به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الاستيفاء من إيراد الحديث والمسألة من الأصل، ثم أتبع ذلك ما يليق به من الفرع، وأثبتته شيوخنا المتقدمون رضي الله عنهم من المسائل" [٨٤]

هذا التفسير الحديثي امتاز بجملة مزايا أهمها شرح الحديث واستخراج فوائده وفروعه الفقهية مع عرض أقوال الأئمة وخاصة داخل المذهب، ومن خارجه أحيانا مع ذكر الدليل المالكي، وكأنه قفز على

المدونات التقليدية التي لا تهتم بالدليل مثل الواضحة لابن حبيب، والمستخرجة لمحمد العتيبي (٢٥٥هـ) [٨٥] والمدونة لسحنون.

كما أنه استثمر فيه معارف المدرستين العراقية والمدرسة القيروانية وهي محاولة رائدة لوصل ما انقطع بين المدرستين.

كما طرح جانب دراسة الأسانيد والرجال والسبب يعود إلى قطعية أحاديث الموطأ ولكونه أراد للكتاب أن يكون مصدر للفقهاء المدلل بدل الفقه المصمت الذي يسلم بأقوال الأئمة دون أن يتبعها بالدليل، وكأنه تمرين للطالب على فهم تخريجات الإمام مالك الفقهية متنوعة بأدلتها. ولذلك اعتبره المستشرق أنخل بالنيتا [٨٦] أحسن كتاب ألف في مذهب مالك لأنه شرح أحاديث الموطأ وفرع عليها تفريعاً حسناً.

رابعا: شرح صحيح مسلم والريادة المغربية

كتب للمغاربة الريادة في شرح صحيح مسلم [٨٧] مع علمين كبيرين أحدهما تونسي وهو الإمام المازري في كتابه المعلم بفوائد مسلم، والثاني لمغربي هو القاضي عياض في كتابه "إكمال المعلم" أما الأول فهو الإمام المجتهد أبي عبد الله بن محمد بن علي المازري (ت ٥٣٦ هـ) [٨٨]. والذي يعد شرحه أساساً لمن بعده، فمن الناحية العلمية يعتبر كتاب المعلم الأساس الذي بنى عليه شراح مسلم كتبهم وأفادوا منه، وعليه مدار تصنيفاتهم، وقد تسلسلت مصنفات المغاربة عليه بين إكمال وتكميل لمدة خمسة قرون، كما أفاد منه المشاركة كالنووي (ت ٦٧٦ هـ) في المنهاج، وكذا ابن حجر (٨٥٢ هـ) في فتح الباري، والسيوطي (٩١١ هـ) في الديباج [٨٩].

وقال محققه الشيخ الشاذلي النيفر: "طريقة المعلم طريقة مبتكرة، حيث أن صاحبه ركز فيها بحوثه على الاستنتاج والاستنباط، مقدماً لذلك على غيره، وله في ذلك أغراض متعددة خدم بها الكتاب خدمة جليلة، لم يسبقه إليها سابق." [٩٠]

كانت منهجية هذا التفسير لمسلم مخالفة لما سواه حتى ممن أتى بعده، فصاحبه بلغ درجة الاجتهاد والتميز، ولأجل ذلك ركز على الاستنباط من الحديث مستعملاً الآلة اللغوية، ومعملاً عقله الكلامي حيث تبرز أشعريته الواضحة في الدفاع عن العقائد السنية.

ولأجل ذلك اهتم بعيون المسائل وتحريرها بدل الخوض في المباحكات الفقهية والسندية، ولا غرو فهو : "آخر المشتغلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه، ورتبة الاجتهاد، ودقة النظر" [٩١].

ويمكن أن نلخص منهجية هذا التفسير لصحيح مسلم بالآتي:

- عدم الإيغال في الصناعة الحديثية من حيث الرواية بالسند، ولأجل ذلك لم يعرض بالتعقيب على منهجية الإمام مسلم في مقدمته الشهيرة لصحيحه إلا قليلاً [٩٢].
- عدم شرح كل الأحاديث الواردة في أبواب مسلم، فهو يختار المهم فيها، والتي يكون عليها محور الباب، لأنه عادة مسلم جمع المكررات في باب واحد عكس البخاري [٩٣].
- واختياره للمهم من أجل الاستنباط، وعليه فإنه يعد من أول شراح الحديث الذين فتحوا باب الاستنباط من السنة النبوية، لأن من تقدمه انصرفت عنايتهم إما للسند، وإما لغريب الحديث، وهما اللذان اعتمد فيهما على المصادر المتقدمة [٩٤].
- الاعتماد على تفسير الحديث بالقرآن أولاً، ثم بالسنة ثانياً، وكذا باللغة العربية وهو ما جعل النسق العلمي متزناً لا ينزل إلى التناقضات الواضحة في تفاسير من بعده، وفي ذلك نماذج عديدة مثل تعليقه على حديث البراءة من الصالحة والحالقة والشاقة [٩٥].
- الاهتمام بالقضايا العقدية وتحريرها وتدليلها والرد على أهل الأهواء منها، وقد كان وفياً لأشعريته السنية، حيث أتبع تفسير كتاب الإيمان بآرائه السديدة في موضوع الصفات والتقليد وعصمة الأنبياء والتكفير وغير ذلك.
- ومن نماذج ذلك تعليقه على حديث ضحك الله تعالى، حيث يقول: "الضحك من الله محمول على الرضا والقبول، ومن ذلك يقال: ضحكت الأرض إذا ظهر نباتها" [٩٦].
- وكذا في تعليقه على أحاديث التكفير بالمعاصي مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن" [٩٧].
- حيث قال: مؤمن أي آمن من عذاب الله، ويحتمل أن يكون معناه مستحلاً ذلك، وقد قيل: معناه أي كامل الإيمان، وهذا على قول من يقول أن الطاعات لا تسمى إيماناً، وهذه التأويلات تدفع قول الخوارج أنه كافر بزناه، وقول المعتزلة: أن الفاسق الملمي لا يسمى مؤمناً تعلقاً من الطائفتين بهذا الحديث، وإذا احتمل ما قلناه لم تكن فيه حجة. [٩٨]
- الإكثار من ذكر أقوال الأئمة المعدودين في المسائل الفقهية دون غيرهم من غير المشهورين، مع تذييلها غالباً بأدلتها من الكتاب والسنة والترجيح بينها. ونجده غالباً ينتصر لمذهب مالك وقد يخالفه أحياناً، وقد يذكر سبب الخلاف في المسألة وفائدته [٩٩].
- وخلاصة القول أن المازري فتح فناً جديداً في تفسير الحديث، كان بدعاً فيه باعتماده الإيجاز والاختصار والتركيز على الفوائد المباشرة المستنبطة من الحديث دون حشوه بالاستطرادات والزيادات

والمباحكات السندية. فهو شرح اشتمل على عيون من علم الحديث وفنون من الفقه كما قال ابن خلدون [١٠٠].

أما الكتاب الثاني الذي حاكى الأول فهو للقاضي عياض اليحصبي السبتي المالكي المغربي [١٠١]، والذي جرى فيه المازري وسماه: "إكمال المعلم بفوائد مسلم"، فكان أكثر تميزاً في تفسير صحيح مسلم لأنه احتف بكتب أخرى خدم بها القاضي الحديث الشريف ومنها: "كتابه الشفا في التعريف بحقوق المصطفى". وكتاب "مشارك الأنوار على صحاح الآثار"، وكتاب "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" وهو من الكتب المتقدمة في علم الدراية عند المغاربة.

انفرد عياض في عمله بإكمال عملين سابقين عليه، أولهما كتاب المعلم للمازري السالف ذكره، والثاني "تقييد المهمل وتمييز المشكل"، لأبي علي الحسين الجبائي (٤٩٨ هـ) [١٠٢]؛ إذا أفاد من هذا الأخير في دراسة العلل الواردة على أسانيد مسلم.

امتاز تفسير عياض لصحيح مسلم بجملة مميزات تجعله يبرز المنهاج للنووي فيما بعد، وذلك باعتراف النووي ذاته في النقل عن عياض كثيراً. ومن تلك المزايا:

- الإلمام بالقضايا السندية والحديثية التي أوردها مسلم في صحيحه، ولم يعرج عليها المازري، وبرزت عارضة عياض في شرح هذه المقدمة لمكانته العالية في علم المصطلح، وكذا من خلال: الكلام على بعض الرجال والأسانيد والعلل غير القادحة الواقعة في بعضها مما أغفله الجبائي دون التوسع والاستقصاء.

- شرح الأحاديث التي لم يتعرض لها المازري وهي كثيرة جداً، بحيث يندر أن نجد حديثاً لم يشرح بعض ألفاظه إلا أن يكون مكرراً، وذلك ببيان المعاني وضبط الألفاظ واستنباط الأحكام الفقهية والفوائد المختلفة، وبيان الغامض وتقييد المهمل والتنبيه على اختلاف ألفاظ الرواة، وكذا الاستدراك والتعقيب على السابقين [١٠٣].

- الاهتمام بالجمع بين الأحاديث المتعارضة، وتأويل مختلف الأحاديث إن تعذر الجمع.

- الاعتناء بالنواحي العقدية، والرد على الفرق المعارضة، ونحو ذلك في نواحي الصفات والعصمة وذلك في مثل حديث الصورة، "فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون" [١٠٤]. قال: مقابلة لفظ الصورة هنا التي المراد بها حق الله الصفة-على ما تقدم- للفظ الصورة الحقيقية الواردة في صفة الملك والمخلوق، وتجنيس اللفظ باللفظ كما قال تعالى: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهَ بِسَهْزَىٰ بِهِمْ﴾ [١٠٥]. وقوله: ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [١٠٦]. وقد جاءت هذه اللفظة في البخاري: فيأتيهم الله في الصورة التي لا يعرفونها، وفي الصورة التي يعرفون "من غير إضافة، وهي أبين وأقرب لتأويل الصفة والصورة ترجع

في اللسان إلى معنى الصفة ومعنى الحقيقة. وإليه يرجع قوله: الصورة التي رأوه فيها أولاً. أي علموا من تنزيهه وتقديسه، واعتقدوه من أنه لا يشبهه شيء، وقد زلّ من لم يحصل كلامه مما تقدم، فأثبت صورة لا كالصور، وهذا تناقض وتحسيم محض، نعوذ بالله [١٠٧].

- توسع هذا الكتاب في قضايا التفسير وعلوم القرآن، مما يمكن أن يعتبر مرجعاً ومصدراً في هذا الفن من العلوم الخادمة للقرآن الكريم.

- الاهتمام بالقضايا الفقهية وتوجيهها على مذهب الإمام مالك، مما يمكنه أحد مراجع الفقه المتلصق بالدليل عكس المصنفات المالكية المتقدمة.

وبالجملة فهذا الكتاب يعد مرجعاً أولاً في شرح صحيح مسلم، وعليه بنى المتأخرون تفسيراتهم، فكلهم عالة عليه مثل النووي في المنهاج و الأبي الوشتاني (٨٢٧هـ) [١٠٨] في إكمال الإكمال.

وعلى الجملة فالكتاب دال على تميز المغاربة واعتزازهم بصحيح مسلم، حيث شرحه واحد وعشرون منهم، وعلق عليه خمسة، وألف في تفسير غريبه ثلاثة، وصنف حول رجاله استقلالاً ثلاثة، ومع رجال الصحيح أربعة، واختصره ستة، وألف في زوائد على البخاري اثنان، وصنف في الجمع بينه وبين غيره اثنا عشر [١٠٩].

لقد أظهر عياض تميزاً جديراً بالنظر في تفسيره لمسلم وهو وإن استدرك وأكمل معلم المازري إلا أن جهده في هذا الشرح الفريد يكاد يجعل الكتاب سامقاً في الإحاطة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، واستنباط الفوائد منها، ومزج الفقه بالدليل وبناء الصورة العقديّة على مدلول السنة بدلاً عن تمحلات المتكلمين وهو في النهاية تفسير حوى فنون اللغة والبلاغة والتفسير والفقه والأخلاق.

خامساً: الشروح المغربية للبخاري النهر الجاري

- اعتنى المغاربة بصحيح البخاري (٢٥٦ هـ) اعتناء عظيمًا، وخاصة في الأعصر المتأخرة، حيث اعتادوا قراءته سرداً تعلمًا وتبركاً، وكانت عادة الجزائريين بدؤه يوم ٢٧ رجب وختمه ليلة ٢٧ رمضان، وتقام لذلك الأحفال وتوزع الصدقات.

وبذكر ابن مرزوق الجد [١١٠]: أن أكثر ما كان يقرأ بين يدي السلطان أبي الحسن المريني كتاب الجامع الصحيح لأبي عبد الله البخاري، فقد واضب على حفظه وروايته في المشاهد [١١١].

كان دخول صحيح البخاري إلى المغرب متقدماً فقد نقله أبو الحسن القابسي (ت ٤٠٣ هـ) إلى إفريقية، ومن أوائل من نقله بعد الرحلة أبو محمد الأصيلي (ت ٣٩٢ هـ).

تعددت تفاسير البخاري واختلفت مناهجها بين الشرح المختصر أو التفسير الواسع، أو التي اهتمت به رواية وسندا، وكذا التي اهتمت بغريبه، أو الجمع بينه وبين غيره، ومن أهم هاته الشروح التي تركت أثر من بعدها:

- كتاب النصيحة للإمام أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي (٤٤٩ هـ) وبه كانت الريادة في تفسير البخاري في كل العالم الإسلامي من نصيب الجزائريين. وهو الكتاب الذي نصر به مذهب مالك، ونقل عنه كثيرا ابن حجر في الفتح.

- كذلك أبو بكر بن العربي الحافظ (٥٤٣ هـ) الذي له شرح سماه، النيرين في الصحيحين.

- ومن الشروح التي اعتمدها ابن حجر في الفتح شرح ابن بطال القرطبي (٤٤٩ هـ)، وكذلك شرح المهلب بن أبي صفرة المالكي [١١٢]، وكذا شرح ابن التين الصفاقسي (٦١١ هـ) [١١٣] الذي سماه "الخبر الفصيح الجامع لفوائد الجامع الصحيح".

كما اهتم به العلامة ابن مالك الجياني النحوي، صاحب ألفية النحو (٦٧٢ هـ)، وسماه: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وهو شرح اعتنى بالنواحي اللغوية والمشاكل الإعرابية في الصحيح.

وترك لنا العلامة الأصولي الشاطبي (٧٩٠ هـ) شرحا مهما سماه "المجالس" ولعله خلاصة لمحاضرات في الحديث، وصفه التنبكي بقوله: "شرح فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله". [١١٤] وترك ابن رشيد السبتي بدر الدين (٧٢١ هـ) تفسيراً انصب على شرح تراجم البخاري وما فيها من فوائد ومناسبات، وقد طبع في الهند [١١٥].

لكن أقدم الشروح المتداولة هو كتاب "بھجة النفوس"، لابن أبي جمرة الأندلسي (٦٩٩ هـ) والذي خدم البخاري، باختصاره ثم شرحه، وهذا الشرح الموجز كان له الأثر البالغ فمن بعده، حيث كان ابن أبي جمرة عمدة شراح البخاري بكثير النقل عنه والاستدراك عليه.

ومن أهم الشروح التي سارت مشرقا ومغربا شرح الإمام ابن مرزوق الحفيد التلمساني (٨٤٢ هـ) [١١٦] والذي كان مبرزا في علوم الحديث والفقه واللغة، وترك في علم الرواية كتاب "الروضة"، وخدم البخاري بجمع مكرراته بسفر سماه "أنوار الدراري في مكررات البخاري"، كما اهتم به دراسة وتدرسا ورواية وتحملا. وكان مرجع الجزائر في علوم الحديث، وتكفي شهادة تلميذة أبي الفرج التلمساني الذي وصفه بقوله: "فهو كان شيخنا الإمام عالما علما جامع شتات العلوم الشرعية والعقلية، ذو الدراية

والرواية والعناية ملازم السنة.. قرأت عليه التفسير والصحيحين والترمذي وأبا داود والموطأ والعمدة....[١١٧]"

كان الحافظ ابن مرزوق مسنداً محدثاً من الطراز الرفيع، وقد خدم البخاري بشرح مهم سماه "المتجر الرياح والمسعى الرجيح، والمرحب الفسيح والوجه الصحيح والخلق السميح في شرح الجامع الصحيح".[١١٨]

تميز ابن مرزوق في شرحه هذا بإجادة اختصار مقاصد البخاري وتبويبه للصحيح، وهي طريقة مفردة قال فيها: "ومن أهم ما لم يذكره جمع مقاصد الأبواب من كل كتاب من كتبه الكبيرة ككتاب الصلاة ونحوه، أو من أكثرها من ذلك الكتاب، ثم ينتقل إلى أبواب أخرى تشترك في معنى آخر من ذلك الكتاب كأنه فصل آخر منه، وتبيين المناسبة من تلك الأبواب والفصول ووجه الترتيب في تقديم بعضها على بعض، وغير ذلك من المحاسن".[١١٩]

كما أفرد التراجم في أوائل الأبواب بتفاسير مفيدة، على اعتبار أن فقه البخاري في تراجمه وفي ذلك يقول: "وفي تراجم البخاري من الدقائق والأسرار ما عجز كل من أتى بعده عن استيفاء مقاصده في ذلك، وسنبيته في كل ترجمة على ما فتح الله به علينا".[١٢٠].

- التنبيه على نكت البخاري في تكرار الأحاديث، وأنه ليس تكراراً في الحقيقة، وإنما هو إفادات جديدة في تنويع السند أو الزيادة في الأحكام، أو تبيين انفراد الراوي وفير ذلك.

- الاعتماد على كتب اللغة ومعاجمها لتبيين دلالة الألفاظ، مثل كتاب الصحاح للجوهري، والمحكم لابن سيده، وكتب الإعراب كالصفا فقيسي والشلوطين.

- الإفادة من شروح المغاربة السابقين كابن بطلال في شرح البخاري، والقاضي عياض في كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار.

- إدخال المباحث البلاغية في الحديث، ومن ذلك تعليقه على حديث عبادة بن الصامت في البيعة قوله: " وفي الحديث من البديع الجمع في مخاطبين والتقسيم في الموفي والمصيب المعاقب، والمصيب المستور، والطباق في الوافي والناقص والمعاقب والمنشور والعفو والعقوبة"[١٢١].

- إدخال علم المقاصد في شروح الأحاديث، وهي مسألة مميزة لم يعرض لها كثيرون، ومن ذلك كلامه عن مقاصد الدين والنسل والنفس والمال في حديث البيعة السالف[١٢٢].

- الاهتمام بالقضايا العقدية من حيث المسند الحديثي لا الكلامي، وهي مسألة ظاهرة في سلفية الإمام، ومن ذلك تعاليقه العديدة على أحاديث كتاب الإيمان، ومن ذلك كلامه عن تفضل أهل الإيمان وزيادته ونقصه، مع عدم إغفال المباحث المنطقية الداعمة لآرائه في بعض القضايا اللغوية والعقدية.
- إيراد القضايا الفقهية، وخاصة عن المراجع المالكية ككتب عياض أو المازري، أو ابن الحاجب (٦٤٦ هـ)، واستعانت به بكتب الأصول كالمحصول للفخر الرازي (٦٠٦ هـ) وعرضه لآراء الفقهاء الآخرين مع تركيز على المدونات المالكية كرسالة ابن أبي زيد وواضحة ابن حبيب الأندلسي (٢٣٨ هـ).
- التعريف بالصحابة الرواة بإيجاز والعودة بذلك إلى مصادر تراجم الصحابة.

خاتمة:

إن تفسير الحديث الشريف في المغرب الإسلامي والأندلس مما يطول حبله، فهو تراث عريض يصعب حصره لتعدد المشارب وتنوع المناهج في خدمة السنة النبوية، إلا أنه ينبغي التذكير بهذه الحقيقة، وهو أن المغرب وإن خلا من الرواية العالية كحال المشرق، فإنه لم يتخلف عن ركب تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم وخدمته، كما أن أغلب التفاسير والشروح كانت على موطأ الإمام مالك رحمه الله؛ وذلك لأن أهل المغرب في الغالب مالكية المذهب، ولكنهم لم يقصروا في شرح غيره، وخاصة صحيح مسلم والبخاري الذين فاقت العناية بهم كل تصور، ويكفي التذكير بأن أول شرح للبخاري كان من نصيب المغاربة في كتاب النصيحة للداودي الجزائري، وكان أهم شرح لمسلم كتاب عياض السبتي المغربي المعروف بإكمال المعلم والذي نحا عليه من بعده، كما أن شرح ابن العربي المالكي للترمذي يعتبر متقدما ولم ينسج على منواله إلا المباركفوري الهندي في تحفة الأحوزي.

والدراسة المقدمة هي سطر في موسوعة كبيرة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث خدمة لسنة الخاتم الأمين.

الهوامش:

- [١] - سورة آل عمران الآية ١٦٤.
- [٢] - سورة النجم الآية ٣-٤.
- [٣] - سورة القلم الآية ٤.
- [٤] - سورة النجم الآية ١١.
- [٥] - سورة التكويد الآية ٢٢.

- [٦] - سنن الترمذي: كتاب العلم رقم ٢٦٦٥/سنن أبي داود رقم ٣٦٦٠/ الخطيب البغدادي: شرف أصحاب الحديث. ت محمد سعيد خطيب أوغلي، نشر كلية الإلهيات أنقرة، ط دار إحياء السنة النبوية، ١٩٧١. ص ١٧.
- [٧] - عقبة بن نافع الفهري القرشي، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، في صحبته خلاف، ولي فتح بركة وإفريقية والمغرب، استشهد في واقعة قحودة ببسكرة بالجزائر سنة ٦٣هـ. بنى مدينة القيروان وجامعها الأعظم. انظر ابن الأثير عز الدين: أسد الغابة في معرفة الصحابة (ت خالد طرطوشي) ط ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦. رقم ٣٧٢٣ ج ٣ ص ٣٧٢ / ابن حجر العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة. بيروت، دار إحياء التراث العربي د-ت. ج ٤ ص ٥٢٧ / ابن عبد البر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب، القاهرة، مكتبة مصر-د، ج ٣ ص ٥٩ / ابن خلدون عبد الرحمان: تاريخ ابن خلدون، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢. ج ٦ ص ١٢٧.
- [٨] - انظر في فتح الأندلس: المقرئ: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب. (ت يوسف البقاعي) ط ١، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٨ ج ١ ص ١٨٧ / الطبري: تاريخ الأمم والملوك (ت نواف الجراح) ط ١، بيروت، دار صادر، ٢٠٠٣. ج ٤ ص ١٢٩٧.
- [٩] - البربر أمم كثيرة تسكن شمال إفريقيا، دانوا بالوثنية والنصرانية قبل الإسلام، وهم ثلاث عصابات كبرى زناتة وصنهاجة ومصمودة. انظر ليون الإفريقي: وصف إفريقيا (ت محمد حجي) ط ٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣ ج ١ ص ٣٥ / تاريخ ابن خلدون ج ٦ ص ١٨٤.
- [١٠] - أبو العرب التميمي القيرواني: طبقات علماء إفريقية وتونس (ت علي الشابي ونعيم الباي)، تونس، الدار التونسية للنشر ١٩٨٥، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب. ص ٩٣.
- [١١] - يوسف حوالة: الحياة العلمية في إفريقية المغرب الأدنى منذ إتمام الفتح وحتى منتصف القرن الخامس الهجري ٩٠٠، ٤٥٠هـ- منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٠. ج ١ ص ٢٠٢-٢١١.
- [١٢] - انظر: المالكي أبو بكر عبد الله بن محمد: رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساکهم وسير من أبحارهم وفضلائهم وأوصافهم. (ت بشير البكوش) ط ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٣٨. ج ١ ص ٧٧.
- [١٣] - ابن عذراى: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، (ت ج. س. كولان وليفي بروفنسال - ٣ أجزاء - وإحسان عباس - جزء ٤ -). بيروت، دار الثقافة-د، ج ١ ص ٤٥ / عبد العزيز المجذوب: الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية. ط ١، تونس، دار سحنون، وبيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٨. ص ٢١.
- [١٤] - إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر. ولاء عمر بن عبد العزيز القيروان فكان خير وال، توفي سنة ١٣١ هـ. انظر: طبقات أبي العرب ص ٨٤ / ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١. ج ١ ص ١٦٠.
- [١٥] - الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية (ت أحمد عمر هاشم) ط ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥. ص ٢٧.
- [١٦] - محمود إسماعيل: الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري. المغرب، دار الثقافة. ص ٩٦.
- [١٧] - تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٦٠ / ابن سعد: الطبقات الكبرى، (ت محمد عبد القادر عطا) ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠. ج ٦ ص ٢٥٧ / المالكي: الرياض ج ١ ص ٩٣.
- [١٨] - تهذيب التهذيب ج ١ ص ٥٠٣ / طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٣٩١ / الرياض ج ١ ص ٧٨ / الضبي: بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس. مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨. ص ٢٧٨ / البيان المغرب ج ١ ص ١٢ / طبقات أبو العرب ص ٨١ / نفع الطيب ج ٣ ص ٢٨٩.
- [١٩] - تهذيب التهذيب ج ٣ ص ١٤٣ / طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٢٧٨ / الذهبي شمس الدين: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ت علي محمد البجاوي). بيروت، دار المعرفة-د، ت. رقم ٥٧١٦ ج ٣ ص ٩٣ / ابن خلكان أبو العباس شمس الدين: وفيات الأعيان

وأبناء أبناء الزمان (يوسف علي طويل ومريم قاسم طويل) ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨. ج٣ ص٣٦٥ / الذهبي شمس الدين: سير أعلام النبلاء (اعتناء محمد بن عيادي بن عبد الحليم). ط١، القاهرة، مكتبة الصفا، ٢٠٠٣. ج٥ ص١٢ / الرياض ج١ ص٩٣ / طبقات أبي العرب ص٨٣.

[٢٠] - تهذيب التهذيب ج٢ ص٥٠٥ / الرياض ج١ ص٩٦ / طبقات أبي العرب ص٩٥.

[٢١] - تهذيب التهذيب ج٢ ص٤٠٢ / طبقات أبي العرب ص١٠٧ / الرياض ج١ ص١١٣ / عياض القاصي: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (ت محمد سالم هاشم)، ط١ بيروت دار الكتب العلمية، ١٩٩٨. ج١ ص١٩٤.

[٢٢] - في ترجمة ابن القاسم العتقي شيخ المدرسة المصرية المالكية انظر: ترتيب المدارك ج١ ص٢٥٠ / الديباج المذهب ج١ ص٤٠٠ / مخلوف محمد: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، بيروت، دار الفكر - د، رقم ٢٤ ج١ ص٥٨ / سير أعلام النبلاء ج٦ ص٣٦٧ / ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د- ت. ج١ ص٣٢٩

[٢٣] - القاضي عياض: ترتيب المدارك ج١ ص٢٥.

[٢٤] - ابن خلدون المقدمة ص٤٢٠.

[٢٥] - انظر في ترجمته: ترتيب المدارك ج١ ص١٨٥ / طبقات أبي العرب ص٢٢٠ / الديباج ج١ ص٧٢ / شجرة النور رقم ٣٣ ج١ ص٦٠ / الرياض ج١ ص١٥٨.

[٢٦] - انظر في ترجمة البهلول: ترتيب المدارك ج١ ص١٨٨ / طبقات أبي العرب ١٢٦ / ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب (ت محمد الأحمد أبو النور) ط٢، القاهرة، مكتبة دار التراث، ٢٠٠٥. ج١ ص٢٨٠ / رقم ٣٤ ج١ ص٦٠ / الرياض ج١ ص٢١٦.

[٢٧] - ترتيب المدارك ج١ ص١٩٩ / الديباج ج١ ص١٠٧ / شجرة النور رقم ٤٣ ج١ ص٦٣ / الحميدي: جذوة المقتبس في ذكر ولادة الأندلس. مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨. ص٣٢٤.

[٢٨] - في ترجمة الليثي انظر: ترتيب المدارك ج١ ص٣١٠ / الديباج ج١ ص٢٨١ / تهذيب التهذيب ج٤ ص٣٩٩ / شجرة النور رقم ٤٦ ج١ ص٦٣ / بغية الملتبس ص٥١٥ / جذوة المقتبس ص٣٨٢ / وفيات الأعيان ج٥ ص١١٧ / شذرات الذهب ج٢ ص٨٢. [٢٩] - في ترجمة أسد بن الفرات انظر: ترتيب المدارك ج١ ص٢٧٠ / طبقات أبي العرب ص١٦٣ / الرياض ج١ ص١٧٢ / الديباج المذهب ج١ ص٢٧١ / شجرة النور رقم ٧٣ ج١ ص٦٢ / محمد الفاضل بن عاشور: أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي ص٢٧.

[٣٠] - في ترجمة سحنون انظر: ترتيب المدارك ج١ ص٣٣٩ / الرياض ج١ ص٢٤٩ / الديباج ج١ ص٢٤ / شجرة النور رقم ٨٠ ج١ ص٦٩.

[٣١] - محمد إبراهيم علي: اصطلاح المذهب عند المالكية ط٢، دبي، دار البحوث. ٢٠٠٢ ص١١٧.

[٣٢] - محمد بن حسن شرجيلي: تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي. المغرب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٠. ص٣٨٤.

[٣٣] - المجدوب: الصراع المذهبي بإفريقية ص٦٩ / نجم الدين الهنتاتي: المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، إلى منتصف القرن الخامس الهجري. تونس، مكتبة تير الزمان، ٢٠٠٤. ص١١٤.

[٣٤] - المقرئ: نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب ج١ ص١٨٧.

[٣٥] - في ترجمة بقي بن مخلد: بغية الملتبس ص٢٤٥ / جذوة المقتبس ص١٧٧ / سير أعلام النبلاء ج٨ ص٤٩٠.

- [٣٦] - انظر نفع الطيب ج٢ ص١٩١ / جذوة المقتبس ص٣٨٤
- [٣٧] - نفع الطيب ج٢ ص٢٦٦ / بغية الملتبس ص١٢٣ / وفيات الأعيان ج٤ ص١٠٧ / شذرات الذهب ج٣ ص٣٩٢.
- [٣٨] - في ترجمة ابن حزم ومعاركه انظر: وفيات الأعيان ج٣ ص٢٨٤ / سير أعلام النبلاء ج١١ ص٩٠ / نفع الطيب ج٢ ص٢٣٨ / جذوة المقتبس ص٣٠٨ / بغية الملتبس ص٤١٥ / شذرات الذهب ج٣ ص٢٩٩.
- [٣٩] - انظر مناظرات في أصول الشريعة بين ابن حزم والبايجي، عبد المجيد تركي. ط٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤ ص١٣-١٩.
- [٤٠] - الحجوي الثعالبي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥. ج٣ ص٤٤.
- [٤١] - المركشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب. ط١، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٩٦. ص١٣١.
- [٤٢] - إحراق الكتب في المغرب له سوابق كما حصل مع إحياء علوم الدين للغزالي، وكتب ابن ارشد الحفيد فيما بعد. انظر: المراكشي: المعجب ص٢٢٤ / أنخل جنتالت بالتيا: تاريخ الفكر الأندلسي (ت حسين مؤنس) ط٢، القاهرة، دار الثقافة الدينية، ٢٠٠٨. ص٤٠٢.
- [٤٣] - المركشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص ٢٠٢.
- [٤٤] - عياض: ترتيب المدارك ج١ ص١٠٢ / أبو زهرة: مالك حياته وعصره. ط٢، القاهرة، دار الفكر العربي. ص١٦٦.
- [٤٥] - الحجوي الثعالبي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ج٣ ص٤٠٦.
- [٤٦] - انظر: الديباج المذهب ج٢ ص٧ / بغية الملتبس ص٣٧٧ / جذوة المقتبس ص٢٨٢ / سير أعلام النبلاء ج٨ ص٤٩.
- [٤٧] - الديباج ج١ ص٤١٥ / شجرة النور ج١ ص١١١ / بغية الملتبس ص٣٧١ / جذوة المقتبس ص٢٧٨.
- [٤٨] - الديباج المذهب ج١ ص١٥٤ / عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر. ط٢، بيروت، دار نويهض، ١٩٨٠ ص١٤١.
- [٤٩] - الديباج المذهب ج٢ ص٢٣٨ /
- [٥٠] - انظر: الديباج ج٢ ص١٩٨ / شجرة النور رقم ٤٠٨ ج١ ص١٣٦ / سير أعلام النبلاء ج١١ ص٣٩٣ / وفيات الأعيان ج٤ ص١١٦ / شذرات الذهب ج٤ ص١٤١.
- [٥١] - محمد شرحبيلي: تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي ص٢٤٨.
- [٥٢] - سير أعلام النبلاء ج١ ص٣٩٢ / شجرة النور رقم ٢٣٠ ج١ ص٩٧.
- [٥٣] - الديباج ج١ ص٣٧٤ / بغية الملتبس ص٣٤٠ / شجرة النور رقم ٢٥١ ج١ ص١٠٠.
- [٥٤] - يوسف الكتاني: مدرسة الإمام البخاري بالمغرب. بيروت، دار لسان العرب-د-ت- ج١ ص٣٠.
- [٥٥] - في ترجمة ابن بطلان انظر: ترتيب المدارك ج٢ ص٣٦٥ / الديباج ج٢ ص٨٣ / شجرة النور رقم ٣١٦ ج١ ص١١٥ / سير أعلام النبلاء ج١ ص٣٣ / شذرات الذهب ج٣ ص٢٨٣.
- [٥٦] - في ترجمة بن أبي حمزة انظر التنبكي: كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج (ت محمد عمر)، ط١، القاهرة، دار الثقافة الدينية، ٢٠٠٤، ج١ ص١٦٢ / كحالة رضا: معجم المؤلفين، ط١، بيروت، دارالرسالة، ١٩٩٣. ج٢ ص٢٣٤.
- [٥٧] - ابن خلدون: المقدمة (ت درويش الجويدي) ط٢. صيدا. المكتبة العصرية. ١٩٩٧. ص٤١٤.
- [٥٨] - الحسين شواط: منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض. ط١، السعودية، دار ابن عفان، ١٩٩٣. ص٨٨.
- [٥٩] - المصدر نفسه ص ٩١.
- [٦٠] - شذرات الذهب ج٤ ص٣٤٢ / معجم المؤلفين ج١ ص٤٤٣.
- [٦١] - شجرة النور رقم ١٩٤ ج١ ص٢٦٦ / معجم أعلام الجزائر ص١٨٠ / معجم المؤلفين ج٣ ص٧٨١.

- [٦٢] - شجرة النور رقم ٣٨١/ج١ص١٣٠/الصلة ج١ص٢٩٣.
- [٦٣] -انظر: بغية الملتبس ص١٢٣/وفيات الأعيان ج٤ص١٠٧/سير أعلام النبلاء ج١١ص٣٨٨/معجم المؤلفين ج٣ص٥٨٣.
- [٦٤] - أبو العرب: طبقات علماء إفريقية ص١٢٦ / ترتيب المدارك ج١ص١٨٥
- [٦٥] -انظر: الديباج ج١ص٢٦٨/شجرة النور رقم ١١٢ ج١ص٧٥/ترتيب المدارك ج١ص٤٤٨.
- [٦٦] - عياض: ترتيب المدارك ج١ص٤٤٨/ وانظر مصطفى الهروس: المدرسة المالكية الأندلسية ص١١٥.
- [٦٧] - الحميدي: جذوة المقتبس ص١٢١/ بغية الملتبس ص١٧٥.
- [٦٨] -نفح الطيب ج٢ص٢١٦/معجم أعلام الجزائر ص٥٩
- [٦٩] - الحميدي: جذوة المقتبس ص٨٨/ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب ج١ص٢٣٩.
- [٧٠] -ابن العربي: عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي-المقدمة -، بيروت، دار الكتب العلمية. ج١ص٥.
- [٧١] -في المدارس المالكية انظر: محمد إبراهيم علي: اصطلاح المذهب عند المالكية، ص ٦٢-٧٠.
- [٧٢] - ابن العربي: عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي ج١ص٥ / شجرة النور ج١ص٢١/الفكر السامي ج٢ص٤٠٧.
- [٧٣] - عياض: ترتيب المدارك ج١ص١٠٥.
- [٧٤] - الحسين شواط: منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض ص١٦٩.
- [٧٥] - في ترجمة ابن عبد البر: ترتيب المدارك ج٢ص٣٥٢/الديباج ج٢ص٢٩٥/بغية الملتبس ص٤٨٩/جذوة المقتبس ص٣٦٧/سير أعلام النبلاء ج١١ص٧٥/شجرة النور رقم ٣٣٧ ج١ص١١٩/شذرات الذهب ج٣ص٣١٤/معجم المؤلفين ج٤ص١٧٠/
- [٧٦] - عياض: ترتيب المدارك ج٢ص٣٥٢.
- [٧٧] -ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعنى والأسانيد (ت شهاب الدين أبو عمرو)، ط١، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٢.
- ج١ص١٠.
- [٧٨] -إحسان عباس: رسائل ابن حزم الأندلسي ج٢ص١٧٩.
- [٧٩] -ابن عبد البر: كتاب الكافي في فقه أهل المدينة-مقدمة المحقق محمد ولد مادريك الموريتاني-ط٢، الرياض، دار الريض الحديثة، ١٩٨٠. ج١ص١٠٠-١٠١.
- [٨٠] انظر في ترجمة ابن رشد: سير أعلام النبلاء ج١١ص٥٩٢/الديباج ج٢ص٢٠٢/شذرات الذهب ج٤ص٣٢٠.
- [٨١] -في ترجمة الباجي انظر: ترتيب المدارك ج٢ص٣٤٧/الديباج ج١ص٣٣٠/سير أعلام النبلاء ج١١ص٢٧٦/شذرات الذهب ج٣ص٣٣٤/وفيات الأعيان ج٢ص٣٤٠/نفح الطيب ج٢ص٢٣١/معجم المؤلفين ج١ص٧٨٨.
- [٨٢] - عياض: ترتيب المدارك ج٢ص٣٤٨
- [٨٣] -في نكبة ابن حزم انظر: تاريخ الفكر الأندلسي ص٢٥٤
- [٨٤] -الباجي: المنتقى في شرح الموطأ. ط١، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٣٢هـ ج١ص٢-٣.
- [٨٥] -في ترجمة العتبي انظر: ترتيب المدارك ج١ص٤٤٩/جذوة المقتبس ص٣٩/بغية الملتبس ص٤٨.
- [٨٦] -أنخل بالنتيا: تاريخ الفكر الأندلسي ص٤٧٨.
- [٨٧] -الشاذلي النيفر: مقدمة كتاب المعلم بفوائد مسلم للمازري. ط١، تونس، الدار التونسية للنشر ١٩٨٧. ص١٨٤.

- [٨٨] - في ترجمة الإمام المازري راجع: الديباج ج٢ ص١٩٦/ شجرة النور رقم ٣٧١ ج١ ص١٢٧/ سير أعلام النبلاء ج١٢ ص٥٧/ وفيات الأعيان ج٤ ص١٠٩/ شذرات الذهب ج٤ ص١١٤/ معجم المؤلفين ج٣ ص٥٢٥.
- [٨٩] - الحسين شواط: منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض ص١١٩.
- [٩٠] - الشاذلي النيفر: المازري الفقيه المتكلم تونس، دار بوسلامة، ١٨٩٢. ص٨٨.
- [٩١] - ابن فرحون: الديباج المذهب ج٢ ص١٩٧.
- [٩٢] - المازري: المعلم بفوائد مسلم. ص٢٧٠-٢٧٤.
- [٩٣] - انظر: الحسيني عبد المجيد هاشم: الإمام البخاري محدثا وفقهيا. صيدا، منشورات المكتبة العصرية. ص١٢٢.
- [٩٤] - الشاذلي النيفر: مقدمة كتاب المعلم للمازري ص٢٤١.
- [٩٥] - صحيح مسلم: كتاب الإيمان رقم ١٠٤/ المازري: المعلم ص٣٠٤.
- [٩٦] - المازري: المعلم بفوائد مسلم ص٣٣٩.
- [٩٧] - صحيح مسلم: كتاب الإيمان رقم ٥٧/ صحيح البخاري: كتاب الأشربة رقم ٥٥٧٨.
- [٩٨] - المازري: المعلم بفوائد مسلم ص٢٩٤.
- [٩٩] - الحسين شواط: منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض ص١٢١.
- [١٠٠] - ابن خلدون: المقدمة ص٤١٤-٤١٥.
- [١٠١] - في ترجمة عياض انظر: الديباج ج٢ ص٣٦/ شجرة النور رقم ٤١١ ج١ ص١٤٠/ وفيات الأعيان ج٣ ص٤٢٤/ شذرات الذهب ج٤ ص١٣٨/ سير أعلام النبلاء ج١٢ ص١١٥/ والترجمة الواسعة لابنه محمد بن عياض في التعريف به.
- [١٠٢] - في ترجمة الجبائي انظر: الديباج ج١ ص٢٩٣/ بغية الملتبس ص٢٦٥/ سير أعلام النبلاء ج١١ ص٤٠٣/ وفيات الأعيان ج٢ ص١٥٤/ شذرات الذهب ج٨ ص٤٠٨/ معجم المؤلفين ج١ ص٦٣٣.
- [١٠٣] - الحسين شواط: منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض ص١٦٨.
- [١٠٤] - صحيح مسلم: كتاب الإيمان رقم ١٨٢/ صحيح البخاري: كتاب الرقاق رقم ٦٥٧٣.
- [١٠٥] - سورة البقرة الآية ١٤-١٥.
- [١٠٦] - سورة آل عمران الآية ٥٤.
- [١٠٧] - القاضي عياض: إكمال المعلم ص٨٣٢.
- [١٠٨] - في ترجمة أبي الوشائي انظر: شجرة النور رقم ٨٧٤ ج١ ص٢٤٤/ معجم المؤلفين ج٣ ص٢٧٨.
- [١٠٩] - الحسين شواط: منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض ص٤٠٦.
- [١١٠] - في ترجمة ابن مرزوق الجد انظر: الديباج ج٢ ص٢٢٨/ كفاية المحتاج ج٢ ص٨٩/ شجرة النور رقم ٨٤٨ ج١ ص٢٣٦/ شذرات الذهب ج٦ ص٢٧١.
- [١١١] - ابن مرزوق الخطيب: المسند الصحيح الحسن من مآثر مولانا أبي الحسن. الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والكتاب. ص١٥٠.
- [١١٢] - في ترجمة ابن أبي صفرة انظر: الديباج ج٢ ص٢٧٦/ سير أعلام النبلاء ج١٠ ص٦٠٨/ شجرة النور رقم ٣١١ ج١ ص١١٤.
- [١١٣] - في ترجمة ابن التين انظر: كفاية المحتاج ج١ ص٢٢٩/ شجرة النور رقم ٥٢٨ ج١ ص١٦٨.
- [١١٤] - كفاية المحتاج ج١ ص٩١/ شجرة النور رقم ٨٢٨ ج١ ص٢٣١.

- [١١٥] -الكتاني: مدرسة البخاري في المغرب ج٢ص٥٧٣.
- [١١٦] -في ترجمة ابن مرزوق الحفيد انظر: كفاية المحتاج ج٢ص١٣٧/ شجرة النور رقم ٩١٨ ج١ص٢٥٣/ معجم أعلام الجزائر ص٢٩٠.
- [١١٧] -التنبكي: كفاية المحتاج ج٢ص١٤٠.
- [١١٨] -ابن مرزوق: المتجر الرياح.(ت حفيظة بلميهوب) ط١، الجزائر، دار التنوير، ٢٠١١. ج٢ص٢٧٤.
- [١١٩] -المصدر السابق ج١ص٢٢٦.
- [١٢٠] -نفسه: المقدمة ج١ص١٠.
- [١٢١] -المصدر السالف ج٢ص٣٤٥.
- [١٢٢] -المصدر نفسه ج٢ص٣١٤-٣١٩.

